اسرائيل تلقت تأكيدات من واشنطن بأنها لن تعترف بحكومة تشارك فيها «حماس»

مطالبة السلطة بالتحقيق بخصوص دعم امريكي سري لمرشحين ضد «حماس»

مناصرات لحماس يهتفن ضد اسرائيل خلال مهرجان انتخابي للحركة اقيم امس في مخيم النصيرات (رويترز)

مجموعة من نصيرات فتح يطلقن الاهازيج خلال مهرجان انتخابي لدعم الحركة في خانيونس امس (ا ف ب)

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

طلبت العديد من القوائم الانتخابية الفلسطينية امس السلطة الوطنية ولجنة الانتخابات المركزية التحقيق في قضية التمويل الامريكي لبعض القوائم الانتخابية وعدد من المرشحين المستقلين.

وذكرت جريدة (واشنطن بوست) الأمريكية امس الاول أن الولايات المتحدة تقدم دعماً مالياً سرياً للسلطة الفلسطينية لدعمها في الانتخابات التشريعية في مواجهة حركة المقاومة الإسلامية «حماس».

وقال التقرير إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية خصصت نحو مليوني دولار لتحسين صورة السلطة الفلسطينية من خلال الدعم غير المباشر لحركة فتح، وأوضح أن المساعدة الأمريكية تهدف إلى مقاومة صعود حركة «حماس» التي تعتبرها الولايات المتحدة منظمة «إرهابية» بدون ظهور شعار الحكومة الأمريكية في المشروعات أو الأحداث التي يتم تمويلها.

واعتبر اسماعيل هنية عضو القيادة السياسية لحماس ورئيس قائمتها أي دعم امريكي لمرشحين معينين لانتخابات المجلس التشريعي هو بمثابة تدخل سافر في الشأن الداخلي الفلسطيني.

وقال في تصريح صحافي وزع على وسائل الإعلام: ان ذلك يعكس نمط الديمقراطية التي تريدها الدول التي تزعم الديمقراطية والحرية مثل الولايات المتحدة الأمريكية».

وأضاف هنية قائلاً: حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أكبر من أن تؤثر بها بعض الدولارات الملوثة بدماء العرب والمسلمين، وشعبنا الفلسطيني يتميز بالوعي والفهم ويعرف الغث من السمين وسيلفظ كل القادمين على دبابة أو دولار أمريكي».

وعبر هنية عن استهجانه «لقبول بعض المرشحين من أي فصيل كان الرشوة السياسية والمال السياسي على أنفسهم و الاستعانة بالأجنبي على شعبهم».

ودعا المرشح في حماس إلى إجراء التحقيق الجاد من الجهات الرسمية في مثل هذه الأنباء و كشف نتائجها علانية أمام الجماهير لتعرف الحقيقة واضحة، وقال «إن الجهات التي تدفع الأموال تريد التلاعب بمصير ومستقبل شعبنا الفلسطيني المرابط، وشعبنا سيثبت لهم الأرباع القادم، وسيقول كلمته الفصل».

وطالبت قوائم اخرى للانتخابات التشريعية القادمة لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية والسلطة الوطنية التحقيق بواقعة التمويل الامريكي لعدد من المرشحين والقوائم.

وعقدت كل من قائمة البديل وقائمة ابو علي مصطفى وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية مؤتمرا صحافيا كل على حدا في مدينة رام الله نددت خلاله بالتصريحات التي اطلقتها القنصلية الامريكية في القدس بدعم بعض المرشحين والقوائم التي صنفتها على انها ديمقراطية.

واكدت قائمة البديل انها تقدمت بشكوى للرئيس الفلسطيني محمود عباس ولجنة الانتخابات المركزية وللمراقبين الدوليين من بينهم الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر طالبت بها باجراء تحقيق واضح ومحدد للتأكد من صحة هذه المعلومات وملاحقة المتورطين به لكونه يشكل انتهاكا صارخا لقانون الانتخابات الفلسطيني معتبرين ذلك تدخل سافر يمس السيادة الفلسطينية والعملية الديمقراطية.

واعتبرت القائمة ان هذا الدعم الذي تقدمه الادارة الامريكية هو تدخل فظ وسافر ومرفوض في الشؤون الداخلية الفلسطينية وانه يخدم السياسات والاهداف الامريكية في المنطقة وهي اهداف منحازة للعدوان الاسرائيلي ومعادية لاستقلال الشعب الفلسطيني وحريته وديمقراطيته الحقيقية.

ومن جانبها طالبت قائمة ابو علي مصطفى المرشحين بالتعهد لتعديل القانون الانتخابي الذي يعطي مليون دولار لدعاية القائمة الواحدة و60 الف دولار للمرشح المستقل واستبداله بنصف مليون دولار للقائمة و30 الف للمرشح الواحد.

وتأكيدا على نفس الموضوع اشار احمد مجدلاني من قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية ان هناك اسراف ومبالغة غير مقبولة وغير معقولة لبعض القوائم الانتخابية في دعايتها مبينا ان قائمته لديها معلومات ان بعض القوائم دفعت مليونين ونصف المليون مقابل دعايتها الانتخابية مطالبا بتحقيق عاجل وفوري قبل يوم الانتخابات.

وطالب القوائم الاخرى بالاعلان عن مصادرها وتمويلها مشيرا الى ان هناك تمويلاً اوروبياً لعدد من القوائم بالاضافة الى الدعم الامريكي، ودعا حركة حماس الى تحديد مصادرها والفصل ما بين اموال الزكاة واموال الحركة.

ومن جهة اخرى ذكرت مصادر اسرائيلية امس ان الادارة الامريكية وعدت حكومة تل ابيب بعدم الاعتراف باية حكومة فلسطينية ترأسها حركة المقاومة الاسلامية «حماس» او تشارك فيها بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وقالت المصادر ان المبعوثين الامريكيين اللذين زارا المنطقة قبل حوالي اسبوع ابلغا صناعي القرار

في تل ابيب بالموقف الامريكي، مشيرين الى ان اعتراف واشنطن بحكومة فلسطينية تضم حركة حماس يخالف القانون الامريكي. واضافت المصادر ان اسرائيل تلقت مؤخرا رسائل مماثلة من المسؤول الاعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي خافيير سولانا ومن وزير الخارجية الاسباني ميغيل موراتينوس الذي زار المنطقة قبل بضعة ايام.

من جهته رفض رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع الموقف الامريكي، مؤكدا بأن الفلسطينيين سيسيرون خلف من يختارهم الشعب الفلسطيني وبأنه لايحق لاية جهة كانت التدخل في الشأن الفلسطيني الداخلي.

وأعرب في مستهل جلسة الوزراء امس عن أمله أن تجرى الانتخابات بهدوء ونظام وبشفافية قائلا: من سيختاره شعبنا سنسير وراءه.

وفي رد على سؤال إذا ما فازت حركة حماس في الانتخابات المقررة غداً الاربعاء وامتنعت الولايات المتحدة عن التعامل معها، قال: نحن مستعدون للتعامل مع أي شخص وسنتعامل مع أي جهة أو شخص يفوز وليس من حق أي أحد أن يختار عنا.

ودعا قريع أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية للمشاركة في الانتخابات بكثافة وللادلاء بأصواتهم لاختيار ممثليهم والقيام بواجبهم تجاه وطنهم الفلسطيني.

وتشير استطلاعات الرأي إلى أن حماس ربما تفوز بثلث الاصوات أو أكثر في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني المزمع إجراؤها غد الاربعاء.

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس دافع أمس الاول عن قراره بالسماح لحماس بخوض الانتخابات قائلا إنه يأمل من ورائه أن تخفف الحركة من حدة مواقفها بمجرد انضمامها رسميا إلى النظام السياسي.

الحملات الانتخابية تنتهي دون أعمال عنف وبخروقات طفيفة

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

انتهت الحملات الانتخابية للمجلس التشريعي الفلسطيني منتصف الليلة الماضية دون تسجيل اية اعمال عنف تذكر.

وقال المحامي أحمد الرويضي منسق ميثاق الشرف في اللجنة الوطنية العليا لمتابعة ميثاق الشرف بين الفصائل الفلسطينية ان الحملة الانتخابية خلت من أي ظواهر عنيفة.

وقال الرويضي ان لجان المتابعة المحلية نجحت في العديد من المحافظات بتطويق بعض الإشكاليات ومنعت تفاقمها باستثناء حادثتين في مخيم قلنديا وفي قلقيلية تم تطويقهما، ولم تسجل سوى ثلاث حالات إطلاق نار في الهواء أثناء المهرجانات والمسيرات الانتخابية في القطاع.

ولفت الرويضي الى أن أبرز الخروقات المباشرة لميثاق الشرف كانت قيام بعض القوائم والمرشحين المستقلين بتوزيع محدود للمواد الدعائية قبل ساعات من الموعد الرسمي للدعاية الانتخابية، الأمر الذي يشكل خرقاً للميثاق. ولفت الرويضي في تصريحات صحافية الى جود حالات محدودة جداً من حمل السلاح وإطلاق النار في الهواء أثناء المهرجانات والمسيرات، كما لجأت بعض القوائم إلى تقديم الهدايا العينية، وتم خرق الميثاق القاضي بعدم وضع الملصقات والصور الدعائية على الأماكن الخاصة أو على أبواب وجدران المحلات التجارية دون موافقة أصحابها.

واوضح الرويضي ان بعض العناصر السياسية غير المشتركة في العملية الانتخابية قامت بنوع من التشهير ضد بعض القوائم الانتخابية، كما شهدت مختلف المناطق خروقات واسعة للبند السابع من الميثاق القاضي بالامتناع عن التعرض المادي للحملات غير الانتخابية، حيث جرت العديد من الحالات التي تم خلالها تمزيق المواد الدعائية بشكل متبادل. وبين الرويضي حدوث حالات خرق للقانون من حيث إقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات العامة في المساجد والكنائس أو في الأبنية الحكومية والمؤسسات العامة وعدد من المقار الأمنية وداخل المستشفيات وأكثر من جامعة من قبل أكثر من قائمة مشيرا إلى أن التقرير يشير إلى عدم مراعاة القوائم والمرشحين المادة الرابعة عشرة من الميثاق التي تدعو إلى الحفاظ على البيئة، لافتاً إلى عمليات لصق المواد الدعائية العشوائي في الأماكن العامة. وقال انه تم تسجيل بعض المظاهر الإيجابية خلال الحملة الانتخابية، منها تضافر جهود ممثلي القوائم الانتخابية من خلال اللجان المحلية لتطويق ومنع تفاقم وإزالة مظاهر التعديات بشكل طوعي، والتزام واسع بإتباع الأساليب السلمية والقانونية في التعامل مع الإشكالات الطارئة. واكد وجود قناعات في العديد من المناطق بأن حالات تمزيق الملصقات هي من النوع العبثي وغير الموجه، كما بادرت بعض القوائم إلى عدم استخدام الأطفال في إلصاق المواد الدعائية، مشيرا الى أن اللجنة ترى أن الحملة الانتخابية تسير بشكل مرض، وإن شابتها بعض الخروقات، التي يمكن تجنبها للوصول إلى إتمام العملية الانتخابية بشكل لائق يعتبر في متناول اليد. ولم يخف الرويضي قلق اللجنة البالغ من المحاولات الإسرائيلية المتكررة ضد العملية الانتخابية في القدس، والتي شهدت اعتداءات بالضرب من قبل رجال الشرطة على المرشحين ونشطائهم أثناء قيامهم بأعمال الدعاية الانتخابية، رغم القرار الإسرائيلي الرسمي بالسماح بالحملات الانتخابية، إلا أن حجم الغرامات والكفالات ضد المرشحين توضح أن السلطات الإسرائيلية جعلت من الحملة مصدراً للدخل لخزينتها.

وشدد الرويضي على أن العملية الانتخابية في القدس مختلفة عن باقي المحافظات، وأن الإجراءات الإسرائيلية ضد الحملة الانتخابية والمرشحين تعتبر تدخلاً سافراً في سير العملية الديمقراطية الفلسطينية، ويمس بحقوق المقدسيين وحقهم بالمشاركة في الانتخابات، حيث سمح لحوالي 4 % فقط من المرشحين بممارسة الدعاية في المدينة المقدسة.

من جهته قال الناطق الإعلامي باسم اللجنة الوطنية العليا للميثاق انه تم تشكيل لجنة مراقبين محليين لمتابعة تطبيق الميثاق، وأن عددهم يبلغ 53 مراقباً في الضفة الغربية و25 في القطاع، إضافة إلى تشكيل غرفتي طوارئ تضم لجنة إعلامية وعلاقات عامة وان اللجنة الوطنية تضم ممثلين عن كافة الفصائل والقوائم التي تشارك في الانتخابات، وتم تشكيل لجنة مشابهة في قطاع غزة، ويتبع لهما 16 لجنة فرعية في كافة محافظات الوطن.

حماس ترى امكانية اجراء حوار غير مباشر مع اسرائيل

غزة ـ من نضال المغربي:

أثارت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» امس الاثنين احتمال اجراء مفاوضات في المستقبل مع اسرائيل عن طريق طرف ثالث في خطوة تبدو تلينا في موقف الحركة من اي مفاوضات مع اسرائيل قبيل الانتخابات الفلسطينية.

وقال محمود الزهار القيادي في «حماس» ان «المفاوضات هي وسيلة.. اذا كان لدى اسرائيل ما يمكن ان تقدمه في موضوع وقف الاعتداءات.. في موضوع الانسحاب.. في موضوع اطلاق سراح المعتقلين.. فهناك يمكن ايجاد ألف وسيلة».

وساق الزهار مثالا على ذلك بالحديث عن الاتصالات غير المباشرة بين حزب الله اللبناني واسرائيل من خلال وسطاء ألمان من اجل اطلاق سراح اللبنانيين المحتجزين في السجون الاسرائيلية.

وقال ان «المفاوضات ليست حراما.. ولكن الجريمة السياسية هي عندما نجلس مع الاسرائيليين ونخرج بابتسامات عريضة ونقول للفلسطينيين ان هناك تقدما والحقيقة غير ذلك». واضاف «نحن لا نريد ان نخدع الشعب الفلسطيني ولذلك نرى ان الوسيلة التي استخدمت في السابق كهدف استراتيجي عندما قيل ان التفاوض هو خيار استراتيجي، هي عندنا وسيلة وليست هدفا». وترفض اسرائيل والولايات المتحدة على الدوام اجراء اي حوار مع حماس. ونفذت الحركة 60 عملية انتحارية منذ بدء الانتفاضة الثانية في عام 2000 ويدعو ميثاق حماس لتدمير اسرائيل. وعلق مسؤول اسرائيلي كبير على تصريحات الزهار قائلا «اذا اوقفوا الارهاب وألغوا ميثاقهم فسننظر في الامر.. وقبل ذلك ليست هناك فائدة من الحديث بشأن «اجراء مفاوضات».

وفي خطوة تهدف فيما يبدو لتحسين صورتها على الساحة الدولية أغفلت «حماس» في كتيب انتخابي صدر قبل ايام الاشارة الى تدمير اسرائيل.

وحذر بعض المسؤولين الاسرائيليين من ان مستقبل عملية السلام في الشرق الاوسط يعتمد على الانتخابات. وقالت مصادر دبلوماسية امريكية ان فوز «حماس» قد يدفع الولايات المتحدة الى تقليص اتصالاتها بالسلطة الفلسطينية وربما تجمد المساعدات المالية المباشرة.

وحصلت حماس التي نظمت تجمعاتها الخاصة بها على شعبية بين الفلسطينيين ليس لمجرد شنها هجمات على اسرائيل وحسب بل وايضا بسبب شبكة العمل الخيري التي أقامتها وصورتها الخالية من الفساد. رويترز

مشهراوي يؤكد ان ملفات مسؤولين متهمين بالفساد حولت الى النيابة العامة

القوائم الانتخابية تتفق على ان اجتثاث الفساد وانهاء الفلتان أول مهام المجلس المقبل

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

حرصت معظم القوائم الانتخابية والمرشحين على مستوى الدوائر للانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة غدا على رفع شعار محاربة الفساد، والتشديد على ان اجتثاث الفساد وانهاء الفلتان الامني كأول مهام المجلس التشريعي المقبل.

واعلن سمير المشهراوي احد المرشحين للانتخابات عن حركة فتح المتهمة من الجميع بالفساد امس ان ملفات عدد من المسؤولين الفلسطينيين الفاسدين موجودة لدى النيابة العامة.

وقال المشهراوي، المرشح عن دائرة غزة، ان عددا من ملفات المسؤولين الفاسدين الذين اساءوا للحركة وللسلطة وللشعب الفلسطيني مفتوحة الان لدى النيابة العامة وبانتظار قرار القضاء وان بعضهم الان في السجن، مشيرا الى ان المنافسة الانتخابية الحقيقية هي بين منهج حركة «فتح» الواضح ومنهج حركة «حماس» المجهول.

وقال المشهراوي لا يجوز ان نتحدث عن وجود سلطة فاسدة وانما الحديث يجب أن يكون حول حفنة فاسدة وهناك الكثير من المسؤولين الشرفاء الذين خدموا شعبنا من خلال السلطة وأياديهم بيضاء، مشيرا الى ان الرئيس محمود عباس قد بدأ حركة اصلاح حقيقية ولكنها بطيئة، وان ما وقع من فوضى سلاح وحالات انفلات أمني والاختلاف بين الفصائل فيما يتعلق بالرد على العدوان الاسرائيلي لم يبرز هذه الاصلاحات، والتي كان من بينها دمج الأجهزة الأمنية وتغيير قادتها.

وفيما تنصب معظم الاتهامات بالفساد لحركة فتح كونها هي التي تقود السلطة الفلسطينية المتهمة في الكثير من الاحيان من قبل معظم الجماعات الفلسطينية بالفساد حرص جميع المرشحين للانتخابات التشريعية على رفع شعار محاربة الفساد وبانه أول مهمات المجلس التشريعي المقبل.

وقالت المرشحة المستقلة عن دائرة طولكرم ندى طوير ان الفساد مسؤول عن تفاقم الأوضاع المعيشية للمواطنين، وارتفاع حدة الفقر وازدياد نسبة البطالة إلى مستويات لم يسبق لها مثيل منذ بداية الاحتلال.

واعتبرت طوير خلال لقاء جماهيري عقده أنصارها في بلدة بلعا بمحافظة طولكرم أن أولى مهام المجلس التشريعي المقبل يجب ان تتركز على إصلاح الوضع الداخلي لمؤسسات السلطة، وتطهيرها من الفساد، والقضاء على كل مظاهر الفئوية والمحسوبية، والالتفات إلى مطالب وحاجات الفئات المحرومة والمهمشة من شعبنا بتوفير أسس الحياة الكريمة لها وتأمين حقها في الخبز والعمل.

وأضافت أن هذه المهمة الداخلية لا تتعارض مع متطلبات مواجهة الاحتلال ومهمات مواصلة مسيرة التحرير والاستقلال، بل على العكس فإن النجاح في مواصلة المسيرة الوطنية يتوقف على طبيعة الإصلاحات الداخلية ودورها في تحصين مجتمعنا الفلسطيني وتعزيز صمود أبنائه.

ويترقب الشارع الفلسطيني اجراء الانتخابات التشريعية حيث يأمل المواطنون ان تتمخض عن الانتخابات حالة تغيير ليتم اختيار الافضل لمحاربة الفساد والنهوض بالمجتمع الفلسطيني وضبط الاوضاع الداخلية وانهاء حالة الفلتان الامني التي تعصف بالحياة الفلسطينية.

وقال زهير خلف المرشح المستقل عن دائرة رام الله والبيرة ان ضبط الوضع الامني وتحقيق الامن للوطن وللمواطن هي من مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية.

واضاف ان التدهور الامني اصبح يهدد المكتسبات التي حققها الشعب الفلسطيني عبر عقود طويلة من النضال والمعاناة. واوضح خلف ان السلطة الوطنية تتحمل المسؤولية الاولى عن الامن وعن حالة الفوضى والفلتان وعن ظاهرة اخذ القانون باليد التي تهدد كل امكانية لبناء دولة القانون والمؤسسات. وقال ان على السلطة اخذ زمام المبادرة فورا وفرض احترام سيادة القانون والنظام، وان تعمل على دعم استقلال السلطة القضائية.

وقال خلف: اننا ونحن نحمل السلطة يجب ان نشير الى مسؤولية القوى والاحزاب الوطنية والاسلامية ايضا، لان على هذه القوى ان تحدد مفهوم سلاح المقاومة وتميزه عن سلاح الفوضى.

وطالب خلف الجميع بضرورة احترام سيادة القانون وان لا يتصرف احدا منا وكأنه فوق القانون من دون رادع.

ودعا خلف الى ضرورة توحيد الاجهزة الامنية وان تمارس هذه الاجهزة عملها في اطار القانون، وتحدد مهامها في الدفاع عن الوطن وحماية المواطن وممتلكاته.

ومن جهته حمل الدكتور حسن خريشة نائب رئيس المجلس التشريعي المنحل السلطة الفلسطينية مسؤولية الفلتان الامني الذي تشهده الضفة الغربية وقطاع غزة، مؤكداً أن علاجه لا يمكن ان يتم الا بقرار سياسي.

ودعا خريشة الى عدم تهويل ظاهرة الفلتان الامني امام الحديث عن عدم امكانية السيطرة عليها، وقال: إنه سعى جاداً طيلة السنوات العشر له في المجلس التشريعي للكشف عن الفساد والمفسدين وازالة القناع عن وجوههم، مستذكراً بذلك قصة الطحين الفاسد وفضيحة الاسمنت والتوقيع على وثيقة العشرين وغيرها الكثير، وفق اقواله.

وكشف خريشة عن تعرضه عدة مرات للتهديد بالقتل على خلفية مواقفه المضادة للفساد، اضافة الى ضغوطات كبيرة مورست عليه من قبل زملائه النواب في المجلس لإغلاق فمه والسكوت عما يراه وتمريره من بين يديه وفق تعبيره.

وعن إئتلافه مع حركة حماس تحت اسم «قائمة الاصلاح والمستقلين» أكد خريشة انه ماض في إئتلافه هذا رغم ما تعرض له من انتقادات، وما صدر من بيانات مدسوسة حسب قوله تشهر به وتكفره وتسيء الى شخصه.

شعث: عباس لن يتمكن من نزع سلاح «حماس»

■ مدريد ـ اف ب: اعلن رئيس الحملة الانتخابية لحركة فتح نبيل شعث في مقابلة مع صحيفة (البابيس) الاسبانية ان الرئيس الفلسطيني محمود عباس لن يتمكن «من نزع اسلحة حماس والجهاد الاسلامي» بعد الانتخابات.

وفي مقابلة اجراها شعث مع مراسل الصحيفة الاسبانية في غزة قبل يومين من الانتخابات التشريعية الفلسطينية قال شعث «لن نتمكن من احترام التزام عباس بنزع اسلحة «حماس» (حركة المقاومة الاسلامية) والجهاد الاسلامي».

وبرر نائب رئيس الوزراء الفلسطيني ذلك بثلاثة اسباب وهي ان السلطة التنفيذية الفلسطينية المقبلة مدعوة الى «اعادة بناء قوات الامن وتزويدها بمزيد من الاسلحة والذخيرة وتدريب الشرطة والجيش. وهذا يأخذ وقتا».

وقال شعث ان السبب الثاني عائد الى «ان علينا ان نطور الاقتصاد الفلسطيني لخفض البطالة التي تبلغ نسبتها 65 % حتى لا ينخرط الناس مع حماس او الجهاد الاسلامي وان نوجد المزيد من الوظائف ليتخلوا عن الالتحاق بالمقاومة»، والعامل الثالث هو الوقت لان هذه الحركات المسلحة «لا ترغب في الانضمام الى العملية السياسية» مؤكدا انه «لا بد من وقت طويل حتى يحصل كل ذلك» كما قال شعث.

كذلك اوضح شعث ان «حركة فتح ضمنت للشعب الفلسطيني انها الوحيدة التي بامكانها استئناف عملية السلام من اجل التوصل لاتفاق نهائي مع اسرائيل بعد الانتخابات المقبلة لان «حماس» لن تحقق ذلك ابدا لمواقفها السياسية المتشددة. ان حماس تتمسك بمواقف كانت مواقفنا قبل 35 سنة». واكد «ان الطريق هي التفاوض وليس المواجهة. فاذا لم تراهن حماس على التفاوض فانها لن تحظى بالدعم الدولي».

المراقبون الدوليون يشيد بـ«ديمقراطية» الفلسطينيين

■ رام الله ـ اف ب: اعرب رئيس الوزراء السويدي الاسبق كارل بلت امس الاثنين عن ثقته بقدرة الفلسطينيين على اجراء انتخابات تشريعية «ديمقراطية ونزيهة» غدا الاربعاء.

وقال بلت الذي يرأس مع الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر وفد المراقبين الدوليين الى الانتخابات الفلسطينية في حديث لوكالة فرانس برس «لقد كنت هنا العام الماضي لدى اجراء الانتخابات الرئيسية وقد كانت انتخابات جيدة واتوقع ان تكون هذه الانتخابات افضل».

واضاف «ما يهمنا ان تكون للانتخابات مصداقية وان تقبل جميع الاطراف بنتائج الانتخابات مهما كانت واريد ان اعرب عن اعجابي الكبير بقدرة الفلسطينيين على ممارسة الديمقراطية في هذه الظروف الصعبة».

وحول المخاوف التي يثيرها احتمال فوز حركة «حماس» الاسلامية المعارضة، قال بلت «نحن قلقون ازاء وجود مجموعة مثل «حماس» يدعو ميثاقها الى تدمير دولة عضو في هيئة الامم الامتحدة (اسرائيل)، هذا غير مقبول ولم يعلنوا عن رفضهم للعنف وهناك في نفس الوقت من يحاول تقديم وجه جديد لحماس».

واضاف «دعونا نحكم على الافعال، لننتظر النتائج اولا قبل ان نصدر الاحكام». وتابع «من الطبيعي ان يكون هناك اتجاه لمنح المعارضة فرصة امام حزب كبير وقوي وقديم» في اشارة الى المنافسة بين فتح وحماس.

وشارك بلت وكارتر في اجتماع ضم عشرات المراقبين الدوليين في احد فنادق رام الله حيث استمعوا الى مرشحين فلسطينيين من كافة القوائم.

وقال الرئيس الامريكي الاسبق كارتر لدى وصوله الى الاجتماع للصحافيين «نتطلع الى انتخابات فلسطينية عادلة ونزيهة». ويشارك اكثر من 800 شخص، بينهم رؤساء ووزراء ومسؤولون سابقون من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ودول اخرى في مراقبة الانتخابات الفلسطينية.

ومن المقرر ان يتوجه نحو 1,3 مليون ناخب في الضفة الغربية وقطاع غزة الاربعاء لاختيار 132 نائبا للمجلس التشريعي الثاني.